

٢٣٦٨٨

٢٠٢١/٧/٧

**إلى / وزارة الداخلية / الدائرة القانونية  
م / اعادة الى الوظيفة**

**تحية طيبة:-**

لاحقاً" بكتابنا المرقم ١٩٠٨٨ في ٢٠٢١/٦/٩ .  
بيان دائرة المعاشرة بكتابها المرقم ٢٨٠٣٥ في ٢٠٢١/٦/٣٠ (المرفقه صورته طيباً)"  
بالإشارة الى مأورد بحكام المادة (١٢/ثانياً) "و من قانون المعاشرة العامة الاتحادية للدولة لسنة  
٢٠٢١ والمتضمنة (لتلزم الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة باعادة اعضاء مجالس  
القضية والنواحي والمحافظات والنواب والوزراء والمحافظين ورؤساء الوحدات الادارية) الى  
وظائفهم التي كانوا يشغلونها قبل انتخابهم) مشيرين الى صلاحية اعادة تعيين اصحاب الدرجات  
الخاصة مرهون بحكام المادة (١٤/أولاً)" من قانون المعاشرة العامة الاتحادية لسنة ٢٠٢١  
وعرض الموضوع على الامانة العامة لمجلس الوزراء باقتراح العنوان المناسب للموما اليه  
كون قانون مكاتب المفتشين العموميين قد تم الغاؤه بموجب قانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٩ .  
..... مع التقدير

م/صورة كتاب

محمد حمزة مصطفى  
مدير عام الدائرة القانونية  
٢٠٢١/٧/